الفصل السابع

النقد الباطنى الإيجابى

الغرض من النقد الباطنى – عملياته – النقد الباطنى الإيجابى – تحليل النص التاريخى – تحديد المعنى الحرفى للألفاظ – تحديد المعنى الحقيقى وغرض الكاتب – بعض الطرق لكشف المعانى الخفية – إشارة إلى بعض الأسس التى اتبعها علماء المسلمين فى تفسير القرآن .

الغرض من النقد الباطنى هو الوصول إلى الحقائق التاريخية خلال الوثائق والأصول التاريخية . فالأصل التاريخى يصل إلى الباحث فى التاريخ نتيجة عدة عمليات ، لا يشرحها الكاتب فى الغالب . فهو فى أحوال كثيرة لا يوضّح كيف لاحظ الوقائع ، ولا كيف جمع معلوماته عنها ، ولا كيف صاغ العبارات التى تعبر عنها التعبير الصحيح ، ولا كيف دوّنها . وهذه كلها عمليات مستقلة كل واحدة منها عن الأخرى ، ومن الجائز أنه لم تراع الدقة التامة بشأن بعضها أو بشأنها جميعاً .

وعلى ذلك فمن الضرورى أن تحلل الوثيقة أو النص التاريخى ، لمعرفة العمليات التى لم تراع فيها الدقة اللازمة – بقدر الإمكان – حتى لا يأخذ الباحث بما ورد به من المعلومات قبل التثبت من صحتها . فالتحليل (analysis) ضرورى فى نقد الأصول التاريخية . وما من نقد يمكن أن يجرى دون أن يبدأ بالتحليل . ومن أهم واجبات التحليل استرجاع أغلب العمليات التى قام بها المؤلف ، منذ الوقت الذى بدأ فيه بمشاهدة الحادث – إن كان قد فعل ذلك – حتى تحركت يده لتسطير الأصل التاريخى الماثل بين يدى الباحث فى التاريخ . أو على العكس من ذلك ، ينبغى أن يسير الباحث ابتداء من الحادث المسجل فى الأصل التاريخى ، حتى يصل إلى الوقت الذى شهد فيه المؤلف ذلك الحادث – إن كان قد فعل ذلك . ولا شك أن ذلك يستغرق الزمن ويقتضى الصبر .

ويلجأ أكثر الباحثين فى التاريخ دقةً إلى طريق مختصر ، ويُركزون عملياتهم فى مجموعتين :

١ – تحليل محتويات الأصل التاريخى بالنقد الباطنى الإيجابى الضرورى للتحقق من معنى الألفاظ ومن قصد المؤلف بما كتبه .

٢ – تحليل الظروف التى دُوِّن فيها الأصل التاريخى ، بالنقد الباطنى السلبى – الذى سيأتى بعد – والضرورى لإثبات صحة المعلومات المدوّنة .

وربما يتوقف بعض الباحثين فى التاريخ عن تطبيق هذا النقد المزدوج نظراً لما يلاقونه فيه من المشقة والعناء . ولكن التاريخ العلمى لا يُكتب بغير هذه الوسيلة . وبقدر ما يحرص الباحث على تطبيق النقد بهذا المعنى ، تصبح كتابته أقرب إلى الصدق وأدخل فى نطاق البحث العلمى .

وينبغى أن نلاحظ أن مَنْ يقرأ نصًّا تاريخيا ولا يوجِّه عنايته الأساسية إلى محاولة فهم محتوياته ، من المؤكد أنه سيفسر بعض نواح منه بناء على تصوّره ، مما قد لا ينطبق على الواقع التاريخى . فقد يجد عبارات أو كلمات توافق آراءه وتصوّره للحوادث ، فيستخرج هذه العبارات دون وعى منه ، ويجعل منها نصًّا خياليًّا ومفتعلاً ، ويضعه فى موضع النص التاريخى الحقيقى الذى لم يتمكن من الوصول إليه . وبعض الباحثين فى التاريخ يقومون ببحثهم وهم تسيطر عليهم فكرة معينة عن حادث ما أو عن اتجاه خاص فى الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الدينية . . . ويدرسون تحت تأثيره الأصول التاريخية التى تقع تحت أيديهم ، وبذلك ربما يفهمون هذه الأصول فهماً خاطئاً أو لا يفهمونها على الإطلاق .

وفى مثل هذه الحالة يرفض ذهن الباحث قبول الأفكار والآراء المعارضة ، وتكون النتيجة ألا يأخذ الباحث بما يورده النص التاريخى من الحقائق ، وبذلك يتكيَّف النص التاريخى ويتشكَّل بحسب الفكرة المسيطرة على ذهن الباحث . وقد يظن الباحث أنه يفسّر النص تفسيراً حديثاً مبتكراً ، ولكن الحقيقة أنه يُخضع النص لفكرته الخاصة على حساب الحقيقة التاريخية ، ويأخذ الحادث التاريخى اللون والتفسير والمدلول الملائم الذى يريده له عقل الباحث .

ومن شأن هذا كله أنه يبعد بالباحث عن الوصول إلى الحقيقة التاريخية التى ينشدها . فينبغى على المؤرخ أن يبدأ عمله فى هذه المرحلة من البحث ، بتحليل دقيق للأصول التاريخية التى تقع تحت يده ، وأن يكون غرضه الأساسى استخراج

الحقائق منها — بقدر المستطاع — وليس إضافة ما لا وجود له على تلك الأصول (١).

فينبغي أن تُدرس الأصول التاريخية على اعتبار أنها تحتوى فقط على آراء الأشخاص الذين دوّنوها . وعلى الباحث أن يجعل النص يفسر نفسه بنفسه — بقدر الإمكان — قبل السعى إلى استخراج الحقائق التاريخية منه . ونخرج من ذلك بقاعدة عامة فى منهج البحث التاريخى ، ألا وهى أن دراسة الأصل التاريخى ينبغى أن تبدأ بتحليل محتوياته للوصول إلى المعنى الحقيقى الذى قصده كاتب ذلك الأصل . وهذا التحليل عملية أولية أساسية قائمة بذاتها . وينبغى أن يستعين الباحث فى هذا التحليل باستخدام صفحات ممتدة من الورق بالحجم المعروف بالفولزكاب (٢) ، حتى تتوفر أمامه مساحة كافية للكتابة بخط واضح ، وينبغى أن يكتب على وجه واحد لتيسير العمل ، و بالحبر حتى لا تمحى الكتابة ، وحرصاً على سلامة بصره . ويحسن به أن يجعل للصفحة هامشين يميناً ويساراً من طريق ثنى جانبيها ثنياً متوازياً توفيراً للوقت ، وتوفيراً لمكان يكتب به خلاصة ما بداخل الصفحة الواحدة ، حتى يسهل عليه استيعاب ما بها من المعلومات أولا فأولا ، أو لكتابة ما يعنّ له من الملاحظات . وهناك مَنْ يفضل كتابة اقتباسه أو ترجمته أو تحليله للأصول التاريخية أو كتابة مذكراته ، على ما يعرف بالجزازات (الفيش) ، التى سبقت الإشارة إليها .

والتحليل يشمل إيضاح المعنى العام للوثيقة أو الأصل التاريخى ، ومجمل محتوياته ، ثم تفصيلاته ، ثم وجهة نظر الكاتب ، ورأى الباحث وملاحظته وتعليقه . وينبغى ألا تُستخرج فقرة معينة أو تفسر دون فهم الأصل فى مجموعه ، حتى لا يخطىء الباحث فى استنتاجه . وتحليل أصل تاريخى ما ، معناه السعى إلى فهم الحوادث والآراء والأفكار الواردة به ، والتمييز بين كل منها على حدة .

فالنقد الباطنى الإيجابى (hermeneutic) عبارة عن تحليل الأصل التاريخى بقصد تفسيره وإدراك معناه . ويمرّ ذلك فى دورين :

أولا : تفسير ظاهر النص وتحديد المعنى الحرفى له .

ثانياً : إدراك المعنى الحقيقى للنص ومعرفة غرض المؤلف مما كتبه .

---

(١) Langlois and Seignobos : op. cit. p. 144.

(٢) الورقة الفولزكاب (foolscap) مأخوذة من قلنسوة المهرج على المسرح الهزلى إذ تصنع من فرخ الورق الكامل من الحجم المعروف بهذا الاسم ويكون طرفها الأعلى مدبباً .

وتحديد المعنى الحرفى لنص تاريخى معين عبارة عن عملية لغوية . ولابد لفهم كل نص تاريخى من معرفة اللغة التى كُتب بها . ولا تكفى المعرفة العامة لهذه اللغة ، بل من الضرورى فهم دقائقها ، فضلا عن الإلمام بلغة العصر التاريخى الذى يرجع إليه ذلك النص ، مع الاستعانة بعلم الفيلولوجيا إذا اقتضى الأمر ذلك .

ومما سبق يمكننا أن نجمل بعض القواعد التى ينبغى على الباحث السير بمقتضاها لكى يحدد المعنى الحرفى لألفاظ النص التاريخى :

١ — تتغير اللغة الواحدة من عصر إلى آخر ، لأنها كائن حى دائم النمو والتطور . ويمكن الاستعانة فى تحديد معنى بعض الألفاظ الخاصة بالسعى إلى فهم الجمل والتراكيب التى وردت بها تلك الألفاظ .

٢ — قد تختلف معانى الكلمات من مكان لآخر ، فينبغى معرفة اللغة أو اللهجة المحلية التى وُجدت فى منطقة معينة ، والتى دُوِّن بها الأصل التاريخى .

٣ — لكل كاتب طريقته الخاصة فى التعبير ، فينبغى الإلمام بلغة الكاتب وأسلوبه . ويمكن الاستعانة فى ذلك بمؤلفاته الأخرى أو بمؤلفات العصر والبيئة التى عاش فيها ، أو ببعض المعاجم الخاصة إن وجدت .

٤ — ينبغى ألا تُفسَّر كلمةٌ أو جملةٌ ما بذاتها فحسب ، بل ينبغى أن تفسر فى ذاتها وفى نطاق السياق العام للنص التاريخى . فلابد من دراسة المعنى فى جزئيات النص لفهم معناه العام ، كما أنه لابد من دراسة معناه العام لفهم جزئياته .

وإذا اتبعت هذه القواعد بدقة كان الوقوع فى خطأ فهم النص التاريخى أقل ما يمكن . وبطبيعة الحال لا يعنى ذلك أن كل الألفاظ قد تغيرت معانيها دائماً من عصر إلى عصر ومن كاتب إلى آخر ، إذْ أن التغيير لا يصيب إلا جزءاً من الألفاظ والتراكيب اللغوية . وعلى الباحث فى التاريخ أن يتتبع الأساليب والمصطلحات التى تأخذ معنى معيناً ، ولا تتغير ولا تتبع تطور اللغة الطبيعى ، فتخالف بذلك اللغة العصرية الشائعة ، كما يدرس الألفاظ التى تدل على معان قابلة للتغيير بطبيعتها ، مثل الألفاظ الخاصة بطبقات المجتمع ونظم الحكم والعادات ، التى تتغير تبعاً لما تقتضيه ظروف الحياة . فلابد من التدقيق فى معرفة معنى كل منها فى العصر الذى كُتبت فيه وفى النص الذى وردت به . وبدون ذلك كثيراً ما يتعرض الباحث

للخطأ فى فهم النصوص واستخلاص الحقائق التاريخية منها .

وعندما ينتهى الباحث من تحديد المعنى الحرفى للألفاظ والتراكيب التى تحتمل الشك فى معانيها ، عليه أن يصل إلى معرفة غرض الكاتب والمعنى الحقيقى لما كتبه . فمن الجائز أنه كتب بعض الأساليب والتراكيب غير الواضحة ، وفى هذه الحالة لا يؤدى ظاهر النص إلى المعنى المقصود . وتعترض المؤرخ حالات كثيرة من هذا النوع ، تحتوى على تشبيه أو مجاز أو استعارة أو كناية أو رمز أو هزل ومداعبة أو تلميح وتعريض ، أو التعبير عن المقصود بطريقة سلبية . فى هذه الحالة لا يكفى فهم ظاهر النص والمعنى الحرفى للألفاظ ، بل لابد من محاولة الوصول إلى المعنى الحقيقى الباطنى الذى قصد إليه كاتب النص التاريخى .

وقد تبدو المسألة معضلة فى بعض الأحيان . ولا توجد قاعدة معينة نستطيع الوصول عن طريقها إلى المعنى الحقيقى فى مثل هذه الحالات الغامضة . وفى بعض الكتابات التى يداعب فيها الكاتب جمهور القراء ، والتى أصبحت نوعاً من الأدب فى أواخر القرن التاسع عشر فى أوروبا ، نجد أن من أهم أغراض الكاتب ألا يقدّم دليلا ما ، يمكن أن يفصح عن المعنى الحقيقى الذى يقصده . وبالضرورة إذا كان أهم أغراض الكاتب أن يكون واضحاً مفهوماً لدى القارئ ، فلا توجد فى كتابته عبارات وأساليب غامضة . وفى الغالب لا يصادف الباحث صعوبات من هذا النوع فى الوثائق الرسمية أو فى كتب التاريخ بعامة ، وفى أغلب هذه الكتابات يجىء معنى النص مطابقاً لمعنى ألفاظه تماماً .

فعلى الباحث فى التاريخ أن يكون مستعد ا للكشف عن المعانى الغامضة وأن يقرأ ما بين السطور ، خصوصاً إذا كان للمؤلف أغراض أخرى أهم من أن يكون واضحاً مفهوماً ، أو إذا كان قراؤه ذوى عقلية وثقافة خاصة ،تجعلهم قادرين على فهم كناياته ومجازاته . وهذا ينطبق على الكتب الدينية أو على بعض الكتابات الأدبية أو الرسائل الخاصة .

وعلى ذلك فإن فهم المعانى الحقيقية للعبارات الغامضة فى الأصول التاريخية هو من أهم واجبات النقد التفسيرى الإيجابى . وتوجد بعض طرق للكشف عن هذه المعانى الخفية أو المستورة خلف المعنى الحرفى للألفاظ ، وهى تتوقف على بعض

الظروف الخاصة . وهناك قاعدة عامة مفيدة فى هذه الناحية . وهى أنه إذا كان المعنى الحرفى لبعض النصوص غامضاً أو غير مناسب للموضوع أو متعارضاً مع آراء المؤلف ، أو مع الحقائق التاريخية المعروفة لديه ، فإن ذلك يدل على احتمال وجود معنى خفى يقصد إليه المؤلف . ولكى يكشف عنه الباحث ، ينبغى عليه أن يتتبع نفس الطريقة التى درس بها لغة مؤلف بعينه ، فيقارن بين الفقرات التى يشتبه فى احتوائها على معان غامضة ، ويرى إذا كان من الميسور إدراك المعنى الحقيقى فى بعضها ، وربما يؤدى فهمه لمضمون إحداها أو بعضها إلى فهمها جميعاً . وبما أنه لا توجد قاعدة محددة للكشف عن هذه المعانى ، فلا يستطيع الباحث فى التاريخ أن يدّعى وصوله إلى إدراك كل المعانى الخبيئة الواردة فى هذا النوع من الأصول التاريخية .

ولكن ليس معنى ذلك أن يُسرف الباحث فى التشكك فى معانى الألفاظ الحقيقية ، وفى تصور الكنايات والمجازات فى كل الفقرات أو حيث لا توجد . وربما يحاول الباحث أحياناً أن يزعم لنفسه قدرة معينة على فهم النصوص التاريخية وعلى استنباط الحقائق منها ، ويُحمِّل النصوص ما لا يمكن أن تحمله ألفاظها من المعانى ، وتكون النتائج التى يستخلصها مجرد محاولة لإرضاء الغرور فى نفسه ، الذى هو من طبائع البشر .

وعندما يصل الباحث إلى المعنى الحقيقى للنص التاريخى ، فإن عملية التحليل أو التفسير الإيجابى تكون قد انتهت . والنتيجة التى يخرج بها الباحث من ذلك هى أنه أصبح عارفاً بمعلومات كاتب الأصل التاريخى ، وبالصور التى كوّنها فى ذهنه عن المسائل أو الحوادث التى كتب عنها .

وقد أشار الدكتور أسد رستم بحقٍّ ، إلى وجوب الاعتراف بفضل علماء التفسير المسلمين فى هذا المجال . فهم قد تذرّعوا بعدة وسائل فى تفسير نصوص القرن الكريم ، واتبعوا فى ذلك أسساً علمية صحيحة . ووجدوا أن من أصحّ طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن . فما أُجمل فى مكان فقد فُسِّر فى مكان آخر ، وما اختصر فى موضع فقد بُسط فى آخر . ولا ريب أن هذه وسيلة حسنة فى أحوال كثيرة . ويُفسر القرآن الكريم كذلك بالسُّنة التى وردت فى مناسبات مختلفة لكى توضح

ما غمض على المسلمين فى أمور دنياهم ودينهم . وكان النبى الكريم أقدر الناس على ذلك ، فهو صاحب الدعوة الإسلامية ، وهو الذى جاهد لنشر الإسلام ، وهو الذى وضع أسس الدولة العربية الإسلامية الجديدة .

وكذلك تساعد أقوال الصحابة على فهم نصوص القرآن الكريم . فالصحابة قد لازموا النبى واتصلوا به اتصالا وثيقاً ، وفهموا دعوته ، وعاشوا وجاهدوا معه ، ولازموه فى السلم والحرب ، وعاونوه فى إرساء قواعد الدولة العربية الإسلامية ، فأتاح لهم ذلك كله الفرصة لتفهم نصوص القرآن الكريم . وتساعد أقوال التابعين أيضاً على فهم القرآن ، إذْ كانوا شديدى الصلة بالصحابة ، قريبى العهد إلى عصر الإسلام الأول المجيد ، مما جعل لآرائهم قيمة وأهمية فى تفسير القرآن * .

هذه هى مجمل الوسائل العلمية التى اتبعها علماء التفسير ، وهى توضح نصيبهم فى تقدّم العلم والمعرفة . والإلمام بها يفيد الباحث فى التاريخ ، ويساعده على تطبيق هذه القواعد فيما يقع تحت يده من الوثائق والأصول التاريخية .

---

* رستم ، أسد : مصطلح التأريخ (المصدر المذكور) ص ٧١ — ٨٥ .
ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام أبو العباس تقى الدين : مقدمة فى أصول التفسير من كلام شيخ الإسلام تقى الدين بن تيمية ، عنى بتحقيقها جميل أفندى الشطى . دمشق، ١٩٣٦. ص ٢٤ — ٣٢ .
ونشأ ابن تيمية (١٢٦٣ — ١٣٢٨) فى دمشق وتعمق فى الفقه والحديث وعلم الكلام . وعرف بالتقوى والزهد والشجاعة والجرأة ولقب بمحيى السنة ، ولقى التنكيل من الحكام فى مصر والشام ومات مسجوناً فى دمشق . ومن آثاره المطبوعة « مجموعة الرسائل والمسائل » و « الرد على المنطقيين » و « الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان » .

الفصل الثامن

النقد الباطنى السلبى

تمهيد فى أهميته – بعض القواعد – طرق التثبت من صدق المؤلف وعدالته ومن عدم انخداعه ووقوعه فى الخطأ – عوامل الكذب – عوامل الانخداع والوقوع فى الخطأ – المصادر الثانوية – الأساطير – بعض الحالات التى يصعب الكذب أو الخطأ بشأنها – التثبت من الروايات عند علماء المسلمين – بعض آراء الغزالى وابن الصلاح – بعض آراء ابن خلدون .

إن ما عرفناه عن التحليل والنقد الباطنى التفسيرى الإيجابى ، يصل بالباحث فى التاريخ إلى أن يدرك الآراء التى دوّنها كاتب الأصل التاريخى ، ويعرف تصوّره للوقائع التاريخية . ولكن ذلك وحده لا يعطى الباحث المعلومات المباشرة والضرورية عن الوقائع التاريخية ذاتها . وحتى إذا كان كاتب الأصل التاريخى قد شهد الحوادث بنفسه ، فإن كتابته تدل فقط على مدى فهمه لتلك الحوادث ، وطريقة تعبيره عنها ، ولا توضح فى أغلب الأحوال كيف شهدها ، ولا تُظهر كيف حدثت تلك الوقائع فعلا . وكذلك فإن ما يُدوِّنه كاتب الأصل التاريخى لا يأتى دائماً مطابقاً لما عرفه أو اعتقده . فمن المحتمل أنه ارتكب الكذب ، ومن الجائز أن ما اعتقده لا يكون دائماً هو ما حدث فعلا ، لأنه من الممكن ارتكابه للخطأ ، أو انخداعه فى تكوين اعتقاده أو فى جمع معلوماته . وفى أحوال كثيرة يميل الباحث فى التاريخ إلى تصديق كل المعلومات الواردة فى أصل تاريخى ما ، ولكن هذا معناه أن كل مدوّنى الأصول التاريخية لم يكذبوا على الإطلاق ، ولم يُخدعوا أبداً ، ولم تخف عنهم خافية، ولم يرتكبوا الخطأ فى جمع معلوماتهم، وهذا شىء غير صحيح .

وإن تعارض المعلومات الواردة فى الأصول التاريخية عن موضوع معين ، يجعل من الواجب على الباحث فى التاريخ أن يُمحص هذه المعلومات لكى يحاول الوصول إلى الحقيقة التاريخية أو إلى ما يقرب منها . ويلزم الباحث الشك فيما لديه من الأقوال المتعارضة ، ودراستها ، والاعتراف بإمكان وجود الكذب والخطأ فيها ، بصورة

أو بأخرى . فالنقد الباطنى السلبي عملية ضرورية لتصفية الحقائق واستبعاد الزائف منها ، بقدر المستطاع . ونظراً لصعوبة النقد الباطنى السلبي فإن بعض الباحثين لم يعنوا به عنايتهم بالنقد الباطنى التفسيرى الإيجابى ، واكتفوا بأن يعرفوا هل كان كاتب الأصل التاريخى معاصراً للحوادث التى كتب عنها ، وهل كان شاهد عيان صادقاً فى رواية ما اعتقد أو ما تصوَّر حدوثه ؟

وعلى كل حال فإن هذا القدر من النقد أفضل من لا شىء ، وقد أفاد من غير شك فى دراسة التاريخ وكتابته . ولكن ينبغى تطبيق النقد الباطنى السلبي بطريقة أدق وأعمق . فعلى الباحث فى التاريخ أن يجعل قدراً كبيراً من الشك كنقطة البدء فى بحثه . وكل المعلومات التى لم تثبت صحتها ينبغى أن ينظر إليها بروح من الشك ، حتى يمكن الوصول إلى الأدلة التى تثبت صحتها . ولا يملك الباحث حقّ اعتبار هذه المعلومات صحيحة دون أن تتوفر لديه الأدله الكافية التى تثبت له ذلك .

والاتجاه العام الذى يحدث فى أحوال كثيرة ، هو أن الباحث فى التاريخ ينقد الأصل التاريخى كوحدة عامة ، ويقسّم الأصول التاريخية قسمين ، أصول موثوق بصحتها ،وأصول غير موثوق بصحتها. والأصول التى تُعدّ صحيحة كوحدة عامة تُقبل كل معلوماتها على أنها حقائق مسلّم بصحتها ، ولا يخامر الباحث الشك فى جزء منها ، والعكس بالنسبة للأصول التى يتقرر أنها ليست أهلا للثقة بها . وأحياناً قد يقنع الباحث بإثبات صحة الأصل التاريخى وبالتأكد من أنه غير مزيف ، ولكن ذلك لا يعنى حتماً صحة كل ما أورده من المعلومات . فينبغى على الباحث أن يقاوم هذا الاتجاه الطبيعى عند دراسة الأصول التاريخية ونقدها ، إذْ أنها تحتوى بالضرورة على معلومات متعددة متنوعة ، قد يكون بعضها صحيحاً ، وقد يكون بعضها الآخر غير صحيح عن عمد أو عن غير عمد . وعلى ذلك فلا تكفى دراسة معلومات الأصل التاريخى كوحدة عامة ، ولا الاقتصار على التأكد من أنه غير مزيف ، بل ينبغى أن تُدرس كل رواية أو حادث أو تفصيل به على حدة . وليس النقد الباطنى السلبي بالأمر المستطاع بغير هذا التثبّت الدقيق .

ويمكننا إذن أن نستخلص مما سبق أن النقد الباطنى السلبي يؤدى إلى قاعدتين :

١ — الإثبات العلمى لأية حقيقةٍ تاريخيةٍ ، لا يمكن أن يتم عن طريق شهود

العيان فقط ، بل ينبغى أن تتوافر لدى الباحث فى التاريخ الأدلة التى تثبت صحة تلك الحقيقة . وفى بعض الأحوال تُعدُّ أقوال مؤلف بعينه أقوالا صحيحة ، ولكن لا يمكن أن يُتخذ ذلك كقاعدة عامة .

٢ – لا يجوز أن يُنقد الأصل التاريخى فى هذه المرحلة كوحدة عامة ، بل ينبغى أن تُنقد جزئياته وتفصيلاته وحوادثه المفردة واحدة بعد أخرى . فنجد مثلا أن جملة واحدة قد تحتوى على عدة حوادث مرتبطة بعضها ببعض ، كما فى حالة عقد بيع ، الذى يقتضى من الباحث أن يبحث الزمان والمكان ، والبائع والشارى ، وموضوع البيع والشراء ، والثمن ، وشروط البيع . . . فهذا المثال الصغير يبين أن النقد الباطنى السلبى يتطلّب عدة عمليات ، ويستلزم جهداً وصبراً ، ولكنه يصبح عملا مألوفاً بالتمرين والتدريب العملى .

ويمكن أن تَعرض مسألة النقد الباطنى السلبى على النحو الآتى : قد يظن الباحث فى التاريخ إمكان الحكم على مؤلف الأصل التاريخى ، الذى لا يُعرف فى الغالب شىء عن طريقة تدوينه لما كتب ، وتمييز صدقه من كذبه ، بمجرد النظرة العاجلة ، اعتماداً على ما يسمى بطابع الصدق . ولكنه كثيراً ما يضلّ طريق البحث العلمى إذا اقتصر على ذلك ، إذْ أن طابع الصدق مظهر لا يُعتدّ به ولا يُعوّل عليه دائماً . فقد يكون كلام خطيب أو ممثل أو شخص اعتاد الكذب – محتوياً على طابع الصدق – وما أكثر ذلك فى الحياة اليومية لبعض الناس – ومع ذلك فلا يكون ذلك الكلام صحيحاً بالمرة . فلهجة الصدق لا تدل وحدها على الصدق ، بل قد تدل أحياناً على المهارة فى الخداع والتضليل ، وكثرة التفاصيل لا تدل حتماً على صحة الوقائع التى تُساق من أجل التضليل لتحقيق هدف أو غاية معينة .

وترتبط قيمة كل أصل تاريخى بالظروف التى تمت خلالها سلسلة العمليات العقلية التى انتهت إلى تدوينه ووصوله إلى الباحث فى التاريخ . ولا واجب للنقد الباطنى السلبى غير نقد هذه الظروف وتمحيصها . ولا شك أنه من غير الممكن استعادة كل الظروف والعمليات التى تمّ خلالها تدوين الأصل التاريخى ، ولكن يمكن استعادة جزء منها على الأقل ، ويمكن إلى حد كبير معرفة هل قام بها المؤلف

بطريقة سليمة أم لا .

وإن التعرّف على شخصية المؤلف — وهو ما أشرنا إليه من قبل — ليدلنا على بعض الظروف التى كُتب خلالها الأصل التاريخى . ومعرفة عواطف المؤلف وعاداته وأهوائه وبيئته ومستواه ، يساعدنا فى الكشف عن عوامل الكذب أو الخطأ أو الانخداع أو الصدق أو الصواب ، حينما نتتبّع ما يمكن تتبعه من العمليات العقلية والظروف التى ارتبطت بكتابة الأصل التاريخى .

ويورد الأستاذ شارل لانجلوا مجموعتين من الأسئلة ، يحسن بالباحث أن يجيب عنها بقدر المستطاع ، ويدرس فى ضوئها الأصل التاريخى كوحدة عامة ، كما يدرس تفصيل كل حادث فيه على حدة * . وهاتان المجموعتان من الأسئلة متعلقتان بمجموعتين من العمليات العقلية اللتين أدتا إلى كتابة الأصل التاريخى . وعلى ذلك يمكن التفرقة بين ناحيتين من النقد الباطنى السلبى :

أولا : التثبت من صدق المؤلف وعدالته ، وهل كذب أم لم يكذب .

وثانياً : التثبّت من صدق المعلومات التى أوردها ومبلغ دقتها ، وهل أخطأ المؤلف وهل خُدع بشأنها أم لم يُخطئ ولم يُخدع .

وأسئلة المجموعة الأولى تساعد على معرفة أسباب الشك فى صدق أقوال المؤلف ، وفى الغالب تصل إلى معرفة هل وُجد المؤلف فى ظروف حملته على الكذب ، وما هى هذه الظروف ، سواء أكان منها بعض ما يتعلق بسياق الأصل التاريخى فى جملته أم فى تفاصيله .

وهاك هذه المجموعة الأولى من الأسئلة :

١ — قد يكذب المؤلف طمعاً فى أن ينال فائدة شخصية ، فيعمد بالكذب إلى خداع القارئ لكى يسوقه إلى استنتاج خاص ، أو لكى يحمله على القيام بعمل معين ، فيعطى عن عمد معلومات كاذبة مختلقة ، أو يقدّم معلومات معروضة بأسلوب خاص ، ويخالف الحقيقة مخالفة جزئية أو مخالفة تامة . وأشد الكذب أثراً فى النفس ما احتوى على عنصر كبير من الحقيقة ، واحتوى أيضاً على تبديل وتغيير

* Langlois and Seignobos : op. cit. pp. 166-177.

وعرض بأسلوب خاص . ونحن نصادف أمثلة على ذلك فى الحياة اليومية لبعض الناس ، ولكننا ننسى ذلك عند دراسة الأصول التاريخية . وعلى ذلك فينبغى على الباحث فى التاريخ أن يسائل نفسه ماذا يمكن أن يكون غرض المؤلف من تدوين الأصل التاريخى كوحدة عامة ، وماذا يمكن أن يكون هدفه من تدوين جزئياته المعينة ، وما مصلحته الشخصية — إن كانت له مصلحة ؟

٢ — هل وُجد كاتب الأصل التاريخى فى مركز اضطره إلى الكذب ومخالفة الحقيقة ؟ وهل وُجدت ظروف فوق طاقته اضطرته إلى ذلك ؟ توجد حالات كثيرة من هذا النوع فى الأوراق والوثائق الرسمية التى قد تحاول أن تتمشى مع القواعد النظرية أو العرف المتبع ، ولكنها تخالف الظروف الواقعة بدرجات متفاوتة . فقد يضطر كاتب الوثيقة التاريخية إلى تقرير أن الظروف كانت طبيعية فى يوم معين بغض النظر عن الواقع التاريخى ، وبذلك يسجل معلومات كاذبة . وقد تضطر بعض الظروف السياسية أو الحربية أو الوطنية إلى عدم ذكر الحقائق كلها فى زمن معين ، فيكتفى المسؤولون بذكر جزء منها ، أو قد يذكرون وقائع مخالفة للحقيقة بدرجات متفاوتة ، فى سبيل المصلحة العامة أو الخاصة . وربما تسكت الوثائق الرسمية أو الصحف أو الكتابات فى زمن ما ، عن تناول مسألة أو حادثة معينة ، لسبب أو لآخر ، ولكن ذلك لا يعنى أنها لم تشغل الناس أو أنها لم تحدث أصلا . وتوجد مخالفات للحقيقة تتعلق بمسائل متعددة ، مثل تحديد اليوم والساعة والمكان وعدد الحاضرين فى اجتماع ما وأسمائهم . ومحاضر جلسات المجالس النيابية مثلا ، لا تحوى دائماً كل ما يدور فعلا فى أثناء انعقاد جلساتها . وبهذا لا تكون الوثيقة الرسمية صحيحة دائماً لمجرد كونها رسمية ، تبعاً للظروف والعوامل التى اقتضت ذلك .

٣ — قد يكره كاتب الأصل التاريخى أو قد يميل إلى أسرة أو إلى حزب أو إلى طبقة اجتماعية خاصة أو إلى شعب أو دولة أو مدينة معينة ، وقد يكون من أنصار مذهب سياسى أو دينى أو فلسفى أو اقتصادى معين — فهل أعطى هذا الكاتب معلومات خاطئة أو محرّفة أو كاذبة لكى يخدم مصلحة دولة أو شعب أو حزب أو مذهب أو شخص معين ؟ وهل كتب بطريقة تُظهر الجهة التى يميل إليها فى مظهر ملائم ومعارضيهم فى وضع غير ملائم ؟ ولا ريب أن الجماعات المختلفة

قد تتعارض مصالحها فى أحوال كثيرة ، فينبغى على الباحث فى التاريخ أن يكشف أى هذه الجماعات كانت تهمّ المؤلف ، ولأيها كان يعمل ويكتب — إن كان قد فعل ذلك .

٤ — قد يخالف كاتب الأصل التاريخى الحقيقة التاريخية ، بسبب غروره الشخصى أو غرور الجماعة أو الناحية التى ينتسب إليها ، والتى تهمه مصلحتها ، فيورد معلومات معينة لكى يحمل القارئ على الاعتقاد بأنه والطائفة التى ينتمى إليها أشخاص يستحقون التقدير والإعجاب . فينبغى على الباحث فى التاريخ أن يبحث : ألم تُكتب المعلومات الماثلة أمامه تحت تأثير هذا الغرور الإنسانى أيّاً كان نوعه والدافع إليه ؟ وينبغى أن يلاحظ أن غرور الكاتب أو غرور العصر الذى عاش فيه لا يشابه تماماً غرور العصور الأخرى . فينبغى التعرف إلى ناحية الغرور الخاصة عند مؤلف الأصل التاريخى . فمن الجائز أنه قال كذباً لكى ينسب لنفسه أو لطائفته أعمالاً مجيدة ، قد تعدّ فى عصر آخر أعمالاً شائنة . فشارل التاسع مثلا افتخر كذباً بأنه دبر مذبحة سان بارتلوميو فى فرنسا فى سنة ١٥٧٢ . ومن طبيعة أغلب البشر ، الثابتة فى جوهرها وإن تغيرت فى صورها وأشكالها ، الميل إلى الظهور والاعتزاز بالنفس وحب السيطرة ، فينبغى على الباحث فى التاريخ ألا يثق دائماً بالأقوال التى تضفى مظهر الأهمية والنفوذ على كاتب الأصل التاريخى أو على الجماعة التى تعنيه أو التى ينتمى إليها .

٥ — ومن الجائز أن كاتب الأصل التاريخى قصد إرضاء الجمهور أو مداراته ، أو على الأقل تعمّد عدم إزعاج الرأى العام ، فيورد أخباراً وآراء تناسب ذوق الجمهور ورغبته ، حتى لو لم يقتنع هو نفسه بصحتها . وفى حياتنا اليومية يتودّد بعض الناس إلى بعض ، ويُضمّنون رسائلهم عبارات التحية والإخلاص ، مع أنها قد تكون غير صحيحة ، وتكون مجرّد عادة أو مجاملة أو خداع أو نفاق . ولكن الباحث فى التاريخ ينسى ذلكُ كله عند نقد الأصول التاريخية . فعلى الباحث أن يعرف هل حاول كاتب الأصل التاريخى أن يفعل ذلك ، وما هى العوامل التى دفعته إلى هذا السبيل ؟

ومن الأمثلة على ذلك أن الناس اعتقدوا زمناً طويلا فى تواضع رجال الدين

دائماً فى أثناء العصور الوسطى ، لإبدائهم يوم اختيارهم لوظائفهم نوعاً من الرفض وادعاء العجز ، وإعلانهم أنهم غير جديرين بالمراكز التى سيشغلونها . ولكن من الثابت فى أحوال كثيرة أن هذا الرفض كان مفتعلا وغير صادر عن شعور صادق ، بل صدر جرياً على العادة أو العرف . وكذلك لا تدل أوراق بعض الكبراء ووثائقهم الشخصية على صدق تقواهم وصلاحهم مثلا ، فقد يدوّنون فى تلك الأوراق ما لم يقوموا به فعلا أو ما قاموا بنقيضه .

٦ — قد يكتب كاتب الأصل التاريخى بأسلوب أدبى لإرضاء ذوق الجمهور ، فيغيّر الوقائع ويكيفها بما يناسب ذلك الأسلوب الأدبى على حساب الحقيقة التاريخية ، فيعبث بالألفاظ ، ويقدّم ويؤخر ، ويزيد ويبالغ ، لكى يكتب كتابة أدبية فنية . ويضيف الأسلوب الخطابى مثلا صفات وأعمالا ومواقف نبيلة ، ويحتوى على مبالغات ومخالفات للحقيقة . وكلما كان التعبير جميلا من الوجهة الفنية وجب على الباحث أن يأخذ الحذر ويتشكك فى صحة المعلومات الواردة . ويُعدّ هذا النوع من الكتابة خطراً أيضاً لأن وفرة التفاصيل الواردة فى ثناياه ربما تخدع القارئ ، وتعطى صورة الصدق ، ويمكن أن تسمى « أصدق من الصدق » ، ولكنها ليست الصدق نفسه . فعلى الباحث أن يعرف الأسلوب المثالى لكاتب الأصل التاريخى أو لعصره حتى يكون على علم بالألفاظ والجمل والأساليب التى ترد ، لموافقة ذلك الأسلوب الأدبى المعين . ويكتب هذا النوع من الكتابة المؤرخون الفنانون مثل كتابات الإيطاليين فى عصر النهضة . ولكن هذه الكتابة الأدبية لا تجد سبيلها فى الغالب إلى دور الأرشيف الرسمية . على أن هذا لا يمنع من وجود بعض المؤرخين الموهوبين الذين يكتبون بأسلوب أدبى فنى جميل ، ولكنهم فى الوقت نفسه لا يحيدون عن الحقائق التاريخية التى يتوصلون إليها .

ثم تأتى المجموعة الثانية من الأسئلة التى يرى الأستاذ شارل لانجلوا وجوب التدرّع بها لمعرفة دقة المعلومات الواردة فى الأصل التاريخى . فهل قصد كاتب الأصل التاريخى أن يقول الصدق ، ولكنه وُجد فى ظروف اضطرته إلى الوقوع فى الخطأ دون أن يفطن إلى ذلك ؟ فينبغى على الباحث أن يسعى إلى الكشف عن هذه الظروف بالنسبة للأصل التاريخى كوحدة عامة وبالنسبة لجزئياته .

وهاك هذه المجموعة الثانية من الأسئلة :

١ — هل تمتع الراوى أو كاتب الأصل التاريخى بحواس سليمة وبعقل سليم ، فاستطاع أن يعطى معلومات صحيحة عما شهده وسمعه بنفسه ؟ فمن البديهى أن الشخص الضعيف البصر أو المصاب بعمى الألوان أو الأصم ، لا يستطيع أن يصف الحوادث على حقيقتها ، مهما كان صادق الرغبة فى قول الصدق وتصوير الوقائع التاريخية على حقيقتها . ومن البديهى كذلك أن يكون الراوى أو الكاتب صاحب ذكاء وقوة عقلية تبيح له إدراك ما يحيط به من الظروف دون أنّ تخدعه الظواهر والمؤثرات السطحية . والعين لا تستطيع أن تتجاوز فى رؤية الأشياء أكثر من قوتها على الإبصار ، والعقل لا يدرك أكثر مما تستطيع أن تنفذ إليه بصيرته خلال الأحداث . والآلىّ مثلا يمكنه أن يصف دقائق الآلات خيراً من غيره ، والجندى يمكنه أن يصف شيئاً من المعركة خيراً من المدنىّ ، إذ أن العقل الإنسانى لا يتأثر ولا يأخذ إلا الأمور التى تهمه وتثير نواحى كامنة فى نفسه بحسب الظروف . ولا ريب أن عقلية الكاتب تحدّد نوع الحوادث والتفصيلات التى يختارها والتى يمكنه أن يُحسن الكتابة عنها .

وقد يحول دون وصف الكاتب الحادث على حقيقته بعض عوامل لا شعورية ، مثل التحيّز أو التعصب أو التحامل أو الوهم والتخيل ، وفهم ما وقع أمامه طبقاً لتصوّره ، أو شرود الذهن ، مما يفوّت عليه ملاحظة بعض التفاصيل . وليس من السهل دائماً معرفة أى هذه العوامل هو السبب المباشر لعدم الدقة فى ملاحظة كاتب الأصل . على أنه من الميسور أن نعرف أنه معرّض لهذا النوع من الخطأ فى الملاحظة ، بطريق المقارنة أو عن طريق معلومات مستمدة من مصادر أخرى . وحالة التحيّز مثلا معرفتها أسهل من معرفة الحالات الأخرى . والبحث فى هذه الناحية يشبه البحث عن العوامل التى تحمل كاتب الأصل التاريخى على الكذب ، كالغرور والحب والكره والحقد والمصلحة . فقد تكون هذه العوامل ذاتها سبباً للتحيّز الذى يعمل على تغيير الحقائق وتلوينها ، بطريقة لاشعورية .

٢ — هل تمتّع الراوى أو كاتب الأصل التاريخى بجميع الشروط الواجب توفرها

حتى تتحقق المشاهدة العلمية ؟ فمن الجائز أن الكاتب وُجد فى مكان لا يناسب الملاحظة الصحيحة . ومن شروط حسن الملاحظة أن يوجد الكاتب أو المؤلف فى مكان يرى منه تماماً ما يحدث إذا كان شاهد عيان . وبقدر ما لا تكون له مصلحة فيما شهده ، ولا رغبة فى الحصول على نتيجة خاصة ، ولا فكرة سابقة عنها ، وبقدر مسارعته إلى تسجيل ما شهده ، حتى لا يتعرض لعوامل النسيان — بقدر ما يتوفر له ذلك كله تكون كتابته أقرب إلى الحقيقة . ومن العبث التساؤل هل وُجدت عوامل أدت إلى عدم دقة الكاتب أو الراوى فى ملاحظة ما شهده كله أو بعضه . فهذه العوامل موجودة دائماً ، وهى ما يتعرض لها الإنسان بطبيعته البشرية . فينبغى على الباحث فى التاريخ أن يحاول بقدر المستطاع التعرّف على الأسباب التى أدت إلى وقوع كاتب الأصل التاريخى فى الخطأ غير المتعمَّد . ومثلا فى حالة (سكرتير) يكتب محضراً لجلسة إحدى الهيئات — هل كان انتباهه مركّزاً دائماً على كل ما دار فى الجلسة من المناقشات ؟ ألم يغفل عن تتبع بعض التفاصيل لأنها لم تكن تعنيه أو لأن شاغلا خاصًّا شغله عن تتبعها ؟ وهل أعوزته القدرة على فهم بعض الآراء التى سمعها ؟ وهل طُلب إليه ألا يسجل بعض ما دار فيها لمصلحة عامة أم خاصة ؟ ثم متى دوّن ما سمعه وما رآه ، أفى أثناء الجلسة أم بعدها ؟

٣ — قد يورد الكاتب حوادث كان من الممكن ملاحظتها بنفسه ولكنه لم يفعل ذلك ، وبسبب الإهمال أو لظرف قهرى يورد تفاصيل سمع بها أو تخيّلها ، وهى غير صحيحة جزئيًّا أو كليًّا . ولا ريب أن هذا مصدر شائع للأخطاء . ومن هذا النوع مثلا إجابات بعض أصحاب النفوذ عن أسئلة توجه إليهم أو تفاصيل لحفلات واجتماعات عامة . وأحياناً يُكتب وصف حفلة أو اجتماع ما من البرنامج الرسمى أو من المحضر ، دون حضور تلك الحفلة أو ذلك الاجتماع ، والمحضر ذاته قد يكتبه شخص لم يشهد الاجتماع أصلاً !

٤ — قد يُروى الحادث التاريخى بطريقة توضح أنه لم يُدون طبقاً للملاحظة الشخصية لأن طبيعته لا تلائم ذلك . فقد يكون حادثاً خبيثاً أو سرًّا شخصيًّا أو قد يكون حقيقة عامة تتعلق بجماعة ما ، أو منطبقة على مساحة ممتدة أو على

عصر طويل ، وذلك مثل بعض العادات والتقاليد الشائعة ، أو قد يكون حكماً على رجل أو جماعة أو تقليد أو حادثٍ ما . فى هذه الحالات يجد الباحث فى التاريخ طائفة من المعلومات التى لم يحصل عليها راويها بطريق مباشر ، إذ اعتمد فى تدوينها على مادة غيره ، ووصل إلى معلوماته عن طريق المنطق والاستنتاج . فإلى أى حد توفرت المادة الكافية لدى ذلك الراوى أو الكاتب ؟ وهل كان دقيقاً فى استخدامها ؟

يمكن التثبت من بعض ما أشرنا إليه ، وبصور متفاوتة ، بدراسة مؤلفات ذلك الكاتب ، إن وُجدت . وفى الغالب يمكننا أن نحكم على عقليته ونُقيِّم طريقته ومادته ، وبذلك نصل إلى معرفة أشياء عن الأصل التاريخى الذى تركه ، ونبين هل كان قادراً على التدليل والتجريد والتعميم ؟ وما الأخطاء التى وقع فيها ؟ فمن المحتمل أن يكون ذلك الكاتب قد سجّل معلوماته بناء على الافتراض أو التقدير العام فقط ، كما فى الحالة التى يقدّر فيها عدد الجيوش أو القتلى أو عدد المفقودين فى المعارك . ومن المحتمل كذلك أن يكون الكاتب قد جعل ما هو صحيح بالنسبة لناحية خاصة أو لمنطقة معينة ، يمتدّ حتى يشمل شعباً بأسره أو عصراً بطوله ، فتكون كتابته تعميما لا ينطبق على الواقع ولا يُغطى كل الحقائق التاريخية .

٥ ــ وثمة صعوبة أخرى تواجه كاتب الأصل التاريخى والباحث فى التاريخ على السواء . فعلى الرغم من ذكاء الكاتب وعدله وتثبته من الأخبار والمعلومات ، وعلى الرغم من عدم انخداعه وبعده عن أسباب التحيز والهوى ، وعلى الرغم من رغبته الصادقة فى قول الصدق والتعبير عن الحقيقة ، فإن ما يكتبه لا يدل حتما على أنه قد طابق ما رغب فى التعبير عنه . وذلك لأن الأمر يتطلب دقة خاصة وملكة أو موهبة تساعده على تدوين الكتابة التاريخية ، بما يجعلها أقرب ما تكون مطابقة للحقيقة التاريخية . فكاتب الأصل التاريخى ينبغى أن يكتب بلغة دقيقة تعبر عما شهده بنفسه أو ما عرفه، أو ما استخلصه ، بحيث يؤثر فى ذهن القارئ وينقل إليه ما أحسه وما عرفه عن ذلك الحادث التاريخى المعين ، وتجعله يدرك الأفكار التى قامت فى ذهنه هو عنه . وهذه الدقة فى التعبير ليست أمراً سهلا كما يتصوّر بعض الناس ، إذْ كثيراً ما تعجز اللغة عن وصف الحوادث وعن أداء المعانى وعن التعبير عما يجيش بالصدور .

وأحياناً يُضطر الباحث فى التاريخ إلى وضع احتمالات مختلفة لفهم ما قصده كاتب الأصل التاريخى ، ويضطر إلى أن يحتال على ذلك بالتفكير والتأمل ، ويبذل جهداً كبيراً لحمل هذه النصوص الصامتة على التعبير عما جال بنفس الكاتب من الأفكار والمعانى ، ويحاول الباحث فى التاريخ الذهاب إلى لقاء كاتب الأصل التاريخى والتغلغل فى أعماق التاريخ ، إذا ما عاق وصول الكاتب إليه بما دوّنه من المعلومات ، عجز اللغة ، وانطماس الآثار ، وعوامل النسيان ، ومصالح الأشخاص ، وظروف الحياة ، كل هاتيك العوامل والمؤثرات التى تعمل عملها الفعّال لكى تحجب الصدق وتُبعد الحقائق الخالصة عن الوصول إلى الباحث فى التاريخ .

وتبقى بعض مسائل أخرى جديرة بالذكر . فالباحث فى التاريخ مضطر فى أحوال كثيرة إلى الاعتماد على المصادر الثانوية ، وذلك لضياع الأصول الأولى ، أو لأن المصادر الأولى ذاتها قد تحتوى على روايات أولية مختلطة بروايات وأخبار ثانوية مأخوذة عن الغير . ومثلا فى حالة القائد الذى يصف معركة حربية ، نجد أنه لا يذكر مشاهداته الشخصية فقط ، بل لابد من أن يضيف إليها مشاهدات جنوده وضباطه ومعلوماتهم ، لأنه لا يمكنه أن يرى بنفسه كل تطورات المعركة . فكلامه عن المعركة يكون مصدراً أوليًّا فيما اعتمد فيه على مشاهداته الشخصية ، ويكون مصدراً ثانويًّا فيما أخذه عن جنوده وضباطه .

وعند نقد أحد المصادر الثانوية لا تكفى معرفة الظروف التى أحاطت بتدوين كاتب الأصل التاريخى معلوماته ، لأنه فى هذه الحالة يكون ناقلا لمشاهدات غيره وأقواله ، ويكون الكاتب أو المؤلف الحقيقى هو الشخص أو المصدر الذى أمده بالمعلومات الماثلة أمام الباحث فى التاريخ . فعلى هذا الباحث أن يحاول نقد هذا المصدر الحقيقى وأن يتتبع بقدر المستطاع سلسلة الرواة أو الكتّاب حتى يصل إلى الراوى أو الكاتب الأول ، إذا أمكن ذلك ، وعليه أن يحاول أن يعرف هل كان شاهد عيان عدلاً دقيقاً فى ملاحظاته أميناً فى الإدلاء بها أو فى تدوينها ؟

ومن البديهى أنه لا يمكن الوصول أحياناً إلى ذلك الكاتب الأول ، وكثيراً ما يجد الباحث فى التاريخ أصولا لا يستطيع التعرف على مؤلفيها وإثبات شخصيتهم ، أو يعرف المؤلف للذى كتب الأصل الماثل أمامه ، ولكنه لا يستطيع التعرّف على

المصادر التى استقى منها معلوماته كلها أو بعضها — وكما مرّ بنا ذلك فى موضع سابق . ومهمة النقد الباطنى السلبى — كما رأينا — هى محاولة استرجاع ما يمكن استرجاعه من العمليات التى كتب كاتب الأصل التاريخى خلالها ما كتب . وفى الحالة التى لا يُعرف فيها الكاتب الحقيقى ، يحسن بالباحث فى التاريخ أن يدرس الأصل التاريخى بصفة عامة ، ويبحث هل يوجد مظهر عام يتفق فى كل المعلومات الواردة به ، ويدل على أن بعضه أو كله مأخوذ عن أشخاص لهم آراء وميول وأهواء خاصة — إن كان الأمر كذلك ؟

وتتحدد قيمة المصادر الثانوية ، التى أخذها كاتب الأصل التاريخى عن غيره ولم يطلع عليها بنفسه ، بناء على مدى تقديمها للأصل الأول الذى اعتمدت عليه . والمصادر الثانوية ما هى إلا حلقة يأمل الباحث فى التاريخ الوصول عن طريقها إلى الأصل الأول . فينبغى على الباحث أن يجتهد فى أن يعرف بقدر المستطاع ، هل رُوعى فى اطراد النقل من مصدر لآخر حِفْظُ الأصل الأول على حاله ، أم أن ذلك قد أدخل عليه الإضافة أو التغيير أو التحريف — كما أشرنا إلى ذلك فى موضع سابق — وهل أخذت هذه المعلومات التى وصلت إلى الباحث ، عن مصادر جاءت عن طريق الرواية الشفوية أم التدوين ؟

ويلاحظ أن الأساطير من أهم أنواع الروايات الشفوية ، وتكثر عند الجماعات الفطرية أو فى البيئات غير المثقفة ، مثل بعض القبائل أو سكان الريف أو الجند . ويوجد عصر أساطير فى تاريخ كل أمة مثل أساطير قدماء المصريين وأساطير الفرس والهنود واليونان والرومان والصقالبة والجرمان . . . وفى عهود الحضارة تستمر الأساطير الشعبية فيما يتعلق بالحوادث ذات التأثير فى أذهان الناس . وحينما تبدأ أمة من الأمم فى تدوين تاريخها لا تنتهى الروايات الشفوية ، بل تستمر ولكنها تبقى فى حيز ضيق ، وتصبح مقصورة على وقائع لم تدون ، لأنها سرية بطبيعتها أو لأن أحداً لم يُعن بتدوينها ، وذلك مثل بعض التصرفات أو الأقوال الخاصة ، أو بعض تفاصيل الحوادث التى أفلتت من سجل التاريخ . وعلى ذلك تنشأ النوادر أو القصص المسماة بأساطير الجماعات المتحضرة ، مثل الإشاعات والأوهام والتفسيرات الخاطئة لبعض الظواهر ، والحكايات التى تتركّز حول بعض الشخصيات أو الحوادث .

وفى حياتنا اليومية تُؤخذ الأقاويل على أنها حقائق – أو على الأقل – على أنها تحتوى على عنصر صغير أو كبير من الحقيقة ، بدعوى أنه لا دخان بغير نار ، وإن كان يُعد هذا أمراً غير منصف فى بعض الأحيان. وصحيح أن الأقاويل والإشاعات ربما تحتوى على عنصر من الحقيقة ، ولكنها ليست الحقيقة ، إذْ قد ينسج الخيال حولها ما شاء من الاستنتاج والتخريج بحسب الحالة العقلية والسيكولوجية لأولئك المتخيِّلين . وقد تكون هذه الإشاعات باطلة ولا أساس لها من الصحة على الإطلاق . وأحياناً قد يتعذَّر التمييز بين عنصر الحقيقة وعنصر الخيال ، إذْ قد يكون الخيال قريباً من الحقيقة بحيث يصعب التفرقة بينهما .

وما ينطبق على هذه الناحية فى حياتنا اليومية ينطبق على حوادث التاريخ . إلا أنه من الجائز الحصول على بعض الحقيقة من أساطير الماضى ، ومن القصص الذى يبدو مستحيلا وخارقاً للعادة . فيستطيع الباحث فى التاريخ أن يدرس من خلال الأساطير بعض آراء الشعوب وعقائدها وتقاليدها وروحها ، ولكنه لا يستطيع أن يبحث فيها عن حقائق محدَّدة ثابتة .

ويلاحظ أيضاً أن الأصول التاريخية ، إلى جانب احتوائها على معلومات تحتمل الخطأ أو الكذب ، فإنها تحتوى كذلك على معلومات من المستبعد أو ربما من المتعذَّر الخطأ أو الكذب فيها . وهناك بعض الحالات التى من هذا النوع ، والتى ينبغى على الباحث فى التاريخ أن يلاحظها ، وتتلخص فيما يلى :

١ – هل المعلومات الواردة تعارض مصلحة كاتب الأصل التاريخى أو غروره أو عواطفه أو ذوقه الأدبى أو مصلحة الجماعة التى ينتمى إليها ؟ إذا عرف الباحث هذه النواحى الخاصة بكاتب الأصل ، توفَّر احتمال كبير فى صدق هذه المعلومات ، لأن الإنسان فى العادة لا يذكر ما يعارضه أو يخالف مصلحته . ومع ذلك ينبغى الحذر ، إذْ ربما يكتب أحد رجال أثينا ضد الأثينيين أو يطعن پُروتستنتى ضد غيره من البرُوتستنت ، ومن الجائز أن تكون الأقوال أو المطاعن صحيحة ، ولكن من المحتمل أيضاً أن يكون الدافع إليها الرغبة فى تشويه سمعة القوم أو الطائفة التى ينتمى إليها كاتب الأصل ، بناء على كسب مادى أو بحافز من ضغينة شخصية .

٢ – قد يكون الحادث من النوع الذى لا يُذكر إلا إذا كان صحيحاً فى

الغالب. فمثلاً لا يُعلن رجل أنه شاهد أمراً مخالفاً لما هو مألوف لديه أو لما يتوقعه ، إلا إذا كانت ملاحظته قد حملته على أن يقبل ذلك . كما يحدث عندما يسافر إنسان إلى بلد لم يعرفه ولم يعرف قومه من قبل ، فيرى أشياء تفصيلية فيه وفى حياة أهله غريبةً وجديدةً عليه ، فيُدوِّن عنها ما يلفت نظره ، والذى ربما لا يلحظ بعض تفصيلاتها أهل ذلك البلد أنفسهم . وعلى هذا فالحادث أو الشئ الذى يبدو غير مألوف أو ربما يبدو غير معقول بالنسبة لرائيه ، والذى يُلفت نظره ويثير دهشته ، قد يكون صحيحاً . فينبغى على الباحث فى التاريخ أن يسائل نفسه هل خالف الحادث أو الوصف المروىّ آراء الكاتب أو عاداته ، وهل كان بالنسبة له ظاهرة من نوع غير مألوف ؟

٣ — قد يكون الحادث واضحاً ومعروفاً تماماً لعدد كبير من الناس . وهناك حقائق واضحة على نحو يجعل من الصعب الكذب أو الخطأ بشأنها . وينطبق هذا على المعلومات التى يمكن التثبت بسهولة من حقيقتها ، فلا تكون بعيدة فى الزمان عن وقت كتابة الأصل التاريخى عنها ، أو تكون قد غطّت عصراً طويلا وشملت مساحات واسعة ، وأصبحت معروفة بصورة واضحة ، حتى استطاع ملاحظتها عدد كبير من الناس . وذلك مثل بعض المعلومات المتعلقة بمدينة ما ، أو بمعركة خطيرة ، أو بقائد حربى ذائع الصيت ، أو بزعيم وطنى كبير ، أو بفنان موهوب ، أو بشاعر عبقرى ، أو بعالم جليل ، أو بعادة أو تقليد أو نظام شاع لدى أقوام مختلفين واستمر أجيالاً متتالية. وأحياناً يكون للجمهور مصلحة خاصة فى أن تتحقق حوادث معينة تتصل بمصلحته الوطنية ومجده القومى وتراثه الحضارى .

فى مثل هذه الحالات ربما يكون الكذب أو الخطأ أو الانخداع قليلا ، وبذلك تكون المعلومات الواردة بشأنها أقرب إلى التصديق . ولكن هذا لا يعنى أنها تكون صحيحة دائمًا وأن الشك لا يرقى إليها . وذلك أنه على الرغم من احتمال الصدق بالنسبة للمعلومات السالفة الذكر فمن الجائز — وأحيانًا من المرجح — أن يكذب كاتب الأصل التاريخى أو يخطئ ، إذا كانت له أغراض ومصالح فى الكذب أو أهواء تحجب عنه الوقائع ، فيجترئ على الحقيقة سعيًا إلى تحقيق تلك المصالح ومجاراة تلك الأهواء

٤ – من الجائز أنه لم تكن لمدوّن الأصل التاريخى مصلحة قط ، فى ذكر بعض المعلومات على غير حقيقتها ، كما فى حالة بعض المسائل العامة أو النظم أو أخبار الشخصيات التى يذكرها كاتب الأصل عرضاً فى سياق الحوادث . ولا يمكن أن تتكوّن المعلومات التاريخية من الأكاذيب وحدها . فقد يكذب الكاتب فى بعض المسائل ولكنه لا يستطيع أن يكذب فى كل ما يكتب . وهو مضطر إلى أن يحدد بعض الحوادث الصحيحة فى مكان وزمان محددين ، وهو مضطر كذلك إلى أن يحيط أكاذيبه بإطار من الصدق ، ومن مصلحته أن يمزج الصدق بالكذب ، حتى تكون أكاذيبه أبعد عن الكشف . فالباحث فى التاريخ يمكنه أن يفيد بعنصر الصدق الذى يورده كاتب ذلك الأصل التاريخى لإخفاء أكاذيبه ، ويستطيع الاعتماد عليه كمصدر لحقائق تاريخية ثابتة ، إذْ لم تكن له مصلحة فى خداع الناس بشأن هذه الحقائق المعينة بالذات .

ولقد حضّ القرآن الكريم والنبى عليه الصلاة والسلام ، كما حضّ أئمة الإسلام وعلماء الحديث والأصول ، على وجوب التثبُّت فى قبول الأنباء والروايات والأحاديث . والإلمام بشىء مما وصل إليه الإسلام والاستئناس بآراء علماء المسلمين وطرقهم فى التثبت من الحقيقة ، أمر نافع فى هذه الناحية من النقد التاريخى الباطنى السلبى ، كما نوّه وأشاد بذلك الدكتور أسد رستم[١] .

ولْنعرض لبعض ما ورد فى هذا الصدد .

ذكر القرآن الكريم فى مواضع مختلفة منه ، وجوب التثبت من الأنباء والشهادة ، فيقول فى سورة الحجرات : « يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » ، ويقول فى سورة الطلاق : « وأشهدوا ذوى عدل منكم » فدلّ بذلك على أن خبر الفاسق يقتضى التبيُّن ، وأن شهادة غير العدل مردودة . وللنبى عليه الصلاة والسلام أحاديث منها : « مَنْ حدّث عنى بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » ، و « سيكون فى آخر أمتى أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم[٢] » .

(١) رستم ، أسد : مصطلح التأريخ (المصدر المذكور) ص ١٠٠ – ١٢٣ .

(٢) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيرى أبو الحسين : الجامع الصحيح . القاهرة ، =

والإمام الغزالى[1] مثلا يقسم الخبر إلى ما يجب تصديقه وإلى ما يجب تكذيبه وإلى ما يجب التوقُّف فيه . فما يجب تصديقه هو ما أخبر عنه عدد التواتر ، وما أخبر به الله تعالى ، وأقوال الرسول ، وما أخبر عنه الأمة ، وكل خبر يوافق ما أخبر الله تعالى عنه أو رسوله ، وكل خبر صحّ أنه ذكره المخبر بين يدى رسول الله وبمسمع منه ولم يكن غافلا عنه فسكت عنه ، وكل خبر ذُكر بين يدى جماعة أمسكوا عن تكذيبه . وما يجب تكذيبه هو ما يُعلم خلافه بضرورة العقل والحسّ والمشاهدة أو أخبار التواتر ، وما يخالف النص القاطع من الكتاب والسُّنة وإجماع الأمة ، وما صرّح بتكذيبه جمع كثير يستحيل فى العادة تواطؤهم على الكذب ، وما سكت الجمع الكثير عن نقله والتحدث به . وما يجب التوقُّف فيه هو كل خبر لم يُعرف صدقه ولا كذبه[2] .

ويذكر الإمام الغزالى فيما يذكره فى هذا الصدد أن «رواية بعض الخبر ممتنعة عند أكثر مَنْ منع نقل الحديث بالمعنى ، ومن جوّز النقل على المعنى جوّز ذلك إن كان قد رواه مرة بتمامه . . . ونقل البعض تحريف وتلبيس . . . ونقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الألفاظ . أما العالم بالفرق بين المحتمل وغير المحتمل والظاهر والأظهر والعام والأعم ، فقد جوّز له الشافعى[3] ،

=١٣٢٩ هـ . ص٩ . ولد مسلم فى نيسابور فى ٢٠٢ هـ . أو ٢٠٦ هـ . أى ٨١٧ أو ٨٢١ م وتوفى ودفن بقرب نيسابور فى ٢٦١ هـ . أى ٨٧٥ م . ارتحل فى سبيل جمع الحديث إلى بلاد العرب ومصر والعراق والشام . وتحرى أسانيده بطريقة علمية . وأخذ عن ابن حنبل .

(١) ينسب محمد بن محمد أبو حامد الغزالى إلى صناعة الغزل عند من يقول بتشديد الزاى ، أو إلى غزالة من قرى طوس لمن قال بالتخفيف . ولد وتوفى فى الطابران قصبة طوس فى خراسان . (٤٥١-٥٠٥ هـ . أى ١٠٥٩ - ١١١١ م .) رحل إلى أماكن عديدة مثل نيسابور وبغداد والحجاز والشام ومصر . اتصل فى بغداد بنظام الملك الوزير السلجوقى وعلم فى النظامية . وهو حجة الإسلام الفيلسوف المتصوف . قرب الفلسفة إلى الأفهام ، واعتمد على المعرفة والإلهام والإيمان فى سبيل الوصول إلى الله . ومن مؤلفاته « إحياء علوم الدين» و « تهافت الفلاسفة » و « المنقذ من الضلال » و « المستصفى من علم الأصول » و « التبر المسبوك فى نصيحة الملوك » .

(٢) الغزالى ، محمد بن محمد أبو حامد : المستصفى من علم الأصول . القاهرة ، ١٣٢٢ هـ . جـ ١ ص ١٤٠ - ١٤٤ .

(٣) الإمام الشافعى (١٥٠ - ٢٠٤ هـ . أى ٧٦٧ - ٨٢٠ م .) هو محمد بن إدريس بن العباس بن شافع الهاشمى القرشى المطلبى أبو عبد الله . أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة . ولد فى غزة وزار بغداد وانتقل إلى مصر وتوفى بها . برع فى الشعر واللغة والفقه والحديث . ومن مؤلفاته « الأم » فى الفقه و « المسند » و « الرسالة » فى أصول الفقه و « اختلاف الحديث » .

ومالك (١) ، وأبو حنيفة (٢) ، وجماهير الفقهاء ، أن ينقله على المعنى إذا فهمه . وقال فريق لا يجوز له إلا إبدال اللفظ بما يرادفه ويساويه فى المعنى (٣) .

ويدرس ابن الصلاح(٤) فى مقدمته فى علوم الحديث أنواع الحديث ، التى منها الصحيح والحسن والضعيف والمسند والمقطوع والمدلّس والشاذ والمعلل والمضطرب والموضوع والمقلوب . كما يدرس كيفية رواية الحديث وشرط أداته ومعرفة كتابته وتقييده . ولْنقتبس بعض ما أورده فى معرفة صفة مَنْ تُقبل ومَنْ تُردّ روايته ، وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتوثيق وتعديل .

يقول ابن الصلاح : « أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يُشترط فيمن يُحتجّ بروايته أن يكون عدلا ضابطًا لما يرويه وتفصيله أن يكون مسلمًا بالغًا عاقلا ، سالمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، متيقظًا غير مغفل ، حافظًا إن حدّث من حفظه ، ضابطًا لكتابه إن حدّث من كتابه ، وإن كان يحدث بالمعنى اشتُرط فيه مع ذلك أن يكون عالمًا بما يُحيل المعانى والله أعلم . ونوضّح هذه الجملة بمسائل :

١ ــ عدالة الراوى تارة تثبت بتنصيص المعدّلين على عدالته ، وتارة تثبت بالاستفاضة ، فمن اشتُهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة ، استُغنى فيه بذلك عن بيّنة شاهدة بعدالته تنصيصًا ، وهذا

---

(١) الإمام مالك (٩٧ – ١٧٩ هـ . أى ٧١٥ – ٧٩٥ م .) هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحى الحميرى أبو عبد الله . أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة . ولد وتوفى فى المدينة . كان صلباً فى دينه بعيداً عن الملوك والأمراء . ضرب ذات مرة بسبب وشاية . لم يذهب إلى الرشيد حينما سأله أن يأتى إليه ليحدثه وقال إن العلم يؤتى . وله « الموطأ » ورسالة فى « الوعظ » و « تفسير غريب القرآن » .

(٢) الإمام أبو حنيفة (٨٠ – ١٥٠ هـ . أى ٦٩٩ – ٧٦٧ م .) هو النعمان بن ثابت التيمى الكوفى أبو حنيفة . أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة . ولد ونشأ بالكوفة . مارس التجارة فى صباه ثم انقطع للعلم والتدريس والإفتاء . لم يقبل وظيفة القاضى . سجنه المنصور حتى مات لعدم قبوله ذلك المنصب ؛ كان قوى الحجة حسن المنطق والصورة كريماً جواداً . وله « المسند » فى الحديث و « المخارج » فى الفقه وهما مخطوطان .

(٣) الغزالى ، محمد بن محمد أبو حامد : (المصدر المذكور) . ج ١ ص ١٦٨ .

(٤) هو عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقى الدين المعروف بابن الصلاح ، أحد علماء التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال . ولد فى شرخان قرب شهر زور فى ٥٧٧ هـ . أى ١١٨١ م . ، وانتقل إلى الموصل ثم إلى خراسان ثم إلى بيت المقدس حيث ولى التدريس فى الصلاحية . وانتقل إلى دمشق فولاه الملك الأشرف تدريس الحديث وتوفى فيها فى ٦٤٣ هـ . أى ١٢٤٥ م . ومن مؤلفاته « كتاب معرفة أنواع علوم الحديث » الذى يعرف باسم « مقدمة فى علوم الحديث » . وله « الفتاوى » و « فوائد الرحلة » و « أدب المفتى والمستفتى » .

هو الصحيح فى مذهب الشافعى وعليه الاعتماد فى فن أصول الفقه . . .

٢ ــ يُعرف كون الراوى ضابطًا بأن نعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان ، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم ، أو موافقة لها فى الأغلب والمخالفة نادرة ، عرفنا حينئذ كونه ضابطًا ثبتاً ، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه ، والله أعلم .

٣ ــ التعديل[١] مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور ، لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها ، فإن ذلك يُخرج المعدّل إلى أن يقول لم يفعل كذا ، لم يرتكب كذا ، فعل كذا وكذا . . . وأما الجرح[٢] فإنه لا يُقبل إلا مفسراً مبين السبب لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح ، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحا وليس بجرح فى نفس الأمر ، فلا بد من بيان سببه لينظر فيما هو جرح أم لا ، وهذا ظاهر مقرر فى الفقه وأصوله . . .

٤ ــ اختلفوا فى أنه هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد أو لا بد من اثنين . فمنهم من قال لا يثبت ذلك إلا باثنين كما فى الجرح والتعديل فى الشهادات ، ومنهم من قال وهو الصحيح الذى اختاره الحافظ أبو بكر الخطيب[٣] وغيره ، أنه يثبت بواحد لأن العدد لم يُشترط فى قبول الخبر ، فلم يشترط فى جرح راويه أو تعديله بخلاف الشهادات والله أعلم .

٥ ــ إذا اجتمع فى شخص جرح وتعديل ، فالجرح مُقدَّم لأن المعدّل يُخبِر عن ما يظهر من حاله ، والجارح يخبر عن باطن خفىّ على المعدل ، فإن

---

(١) التعديل هو ذكر الصفات الشخصية التى تجعل الراوى موضع الثقة والتصديق ، مثل الاشتهار بنباهة الذكر واستقامة الأمر أو حمل العلم والعناية به ، والقول بأنه ثقة أو متقن أو ثبت أو حجة أو حافظ أو ضابط .

(٢) الجرح هو ذكر العيوب الشخصية التى تسلب الراوى صفة العدالة مثل توجيه الطعن إليه كالقول بأنه ضعيف أو ليس بشىء أو أن حديثه ضعيف أو غير ثابت أو كذاب أو ساقط الحديث أو لا يحتج به أو مجهول . . . أو إتيانه بما لا يليق كالركض على برذون أو التمخط . . .

(٣) هو أحمد بن على بن ثابت أبو بكر المعروف بالخطيب البغدادى (٣٩٢ هـ ــ ٤٦٣ هـ . أى ١٠٠٢ ــ ١٠٧٢ م .) هو أحد الحفاظ المؤرخين المقدمين . ولد فى غزية ــ بصيغة التصغير ــ بين الكوفة ومكة . نشأ فى بغداد وزار مكة والبصرة والكوفة وغيرهما وعاد إلى بغداد وانتقل إلى دمشق وصور وطرابلس وحلب ومات فى بغداد . كان عارفاً بالأدب يقول الشعر ولوعاً بالمطالعة والتأليف . ومن مؤلفاته « تاريخ بغداد » و « الكفاية فى علم الرواية » فى مصطلح الحديث و « الرحلة فى طلب الحديث » وهو مخطوط .

كان عدد المعدّلين أكثر فقد قيل التعديل أولى ، والصحيح والذى عليه الجمهور أن الجرح أولى لما ذكرناه والله أعلم .

٦ — لا يجزئ التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدل فإذا قال حدثنى الثقة أو نحو ذلك مقتصراً عليه لم يُكتف به . . . وذلك لأنه قد يكون ثقة عنده وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارح عنده أو بالإجماع ، فيحتاج إلى أن يسميه حتى يُعرف بل إضرابُه عن تسميته مريب يوقع فى القلوب تردداً . . .

٧ — إذا روى العدل عن رجل وسمّاه لم يجعل روايته عنه تعديلا منه له عند أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم . وقال بعض أهل الحديث وبعض أصحاب الشافعى يجعل ذلك تعديلا منه له ، لأن ذلك يتضمن التعديل ، والصحيح هو الأول: لأنه يجوز أن يروى عن غير عدل فلم يتضمن روايته عنه تعديله . وهكذا نقول إن عمل العالم أو فتياه على وفق حديث ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث، وكذلك مخالفته للحديث ليس قدحاً منه فى صحته ولا فى روايته ، والله أعلم .

٨ — فى رواية المجهول وهو فى غرضنا هنا أقسام ، أحدها المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً ، وروايته غير مقبولة عند الجماهير . الثانى المجهول الذى جُهلت عدالته الباطنة وهو عدل فى الظاهر وهو المستور ، فقد قال بعض أئمتنا المستور من يكون عدلا فى الظاهر ، ولا نعرف عدالة باطنه ، فهذا المجهول يحتجّ بروايته بعض من ردّ رواية الأول . . .

٩ — اختلفوا فى قبول رواية المبتدع الذى لا يُكفَّر فى بدعته ، فمنهم من ردّ روايته مطلقاً لأنه فاسق ببدعته . . . ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحلّ الكذب فى نصرة مذهبه سواء أكان داعية إلى بدعته أم لم يكن . . وقال قوم تُقبل إذا كان داعية إلى بدعة وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء ...

١٠ — التائب من الكذب فى حديث الناس وغيره من أسباب الفسق تقبل روايته ، إلا التائب من الكذب فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنها لا تُقبل روايته أبداً . . .

١١ — إذا روى ثقة عن ثقة حديثاً ورجع المروىّ عنه فنفاه ، فالمختار أنه إن كان جازماً بنفيه بأن قال ما رويته أو كذب علىّ أو نحو ذلك فقد تعارض

الجزمان ، والجاحد هو الأصل ، فوجب ردّ حديث فرعه ذلك ، ثم لا يكون ذلك جرحاً له يوجب ردّ باقى حديثه لأنه مكذّب لشيخه أيضاً فى ذلك... ومَنْ روى حديثاً ثم نسيه لم يكن ذلك مُسقطاً للعمل به عند جمهور أهل الحديث وجمهور الفقهاء والمتكلّمين . . .

١٢ — مَنْ أخذ على التحديث أجراً منع ذلك من قبول روايته عند قوم من أئمة الحديث . . . وترخّص آخرون فى أخذ العِوض على التحديث وذلك شبيه بأخذ الأجرة على تعليم القرآن ونحوه . . .

١٣ — لا تُقبل رواية مَنْ عُرف بالتساهل فى سماع الحديث أو إسماعه، كمَنْ لا يبالى بالنوم فى مجلس السماع وكمن يحدّث لا من أصل مقابل صحيح ، ومن هذا القبيل مَنْ عُرف بقبول التلقين فى الحديث . ولا تُقبل رواية مَنْ كثرت الشواذ والمناكير فى حديثه . جاء عن شعبة[١] أنه قال لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ ، ولا تُقبل رواية مَنْ عُرف بكثرة السهو فى رواياته إذا لم يحدّث من أصل صحيح ، وكل هذا يخرم الثقة بالراوى وبضبطه ...

١٤ — أعرض الناس فى هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بينا من الشروط فى رواة الحديث ومشايخه ، فلم يتقيدوا بها فى رواياتهم ، لتعذّر الوفاء بذلك على نحو ما تقدّم ، وما كان عليه مَنْ تقدّم . . . فليعتبر من الشروط المذكورة ما يليق بهذا الغرض على تجرّده ، وليكتف فى أهلية الشيخ بكونه مسلماً بالغاً عاقلا غير متظاهر بالفسق والسخف ، وفى ضبطه بوجود سماعه مثبتاً بخط غير متهم ، وبروايته من أصل موافق لشيخه . . .

١٥ — فى بيان الألفاظ المستعملة من أهل هذا الشأن فى الجرح والتعديل ، وقد رتّبها أبو حاتم الرازى[٢] فى كتابه فى الجرح والتعديل فأجاد وأحسن ...

أما ألفاظ التعديل فعلى مراتب :

---

(١) هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكى الأزدى الواسطى ثم البصرى أبو بسطام (٨٢ — ١٦٠ هـ . أى ٧٠١ — ٧٧٦ م .)من أئمة رجال الحديث ، ولد ونشأ بواسط وسكن البصرة حتى وفاته . وهو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين . وكان عالماً بالأدب والشعر . وله كتاب « الغرائب » فى الحديث .

(٢) هو عبد الرحمن بن محمد أبى حاتم بن إدريس بن المنذر التميمى الحنظلى الرازى أبو محمد المعروف بابن أبى حاتم (٢٤٠ — ٣٢٧ هـ . أى ٨٥٤ — ٩٣٨ م .) وهو من كبار الحافظين للحديث . ومن تصانيفه « التفسير » و « المسند » و « الجرح والتعديل » .

الأولى ، إذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن ، فهو ممّن يُحتج بحديثه . قلت : كذا إذا قيل ثَبْتٌ أو حجة وكذا إذا قيل فى العدل إنه حافظ أو ضابط ، والله أعلم.

والثانية ، قال ابن أبى حاتم : إذا قيل إنه صدوق أو محلّه الصدق أو لا بأس به ، فهو ممّن يُكتب حديثه ويُنظر فيه ، وهى المنزلة الثانية. قلت هذا كما قال ، لأن هذه العبارات لا تُشعر بشريطة الضبط ، فيُنظر فى حديثه ويُختبر حتى يُعرف ضبطه ، وقد تقدم بيان طريقه فى أول هذا النوع ، وإن لم يُستوف النظر المعرّف لكون ذلك المحدّث فى نفسه ضابطاً مطلقاً ، أو احتجنا إلى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث ، ونظرنا هل له أصل من رواية غيره . . .

الثالثة ، قال ابن أبى حاتم : إذا قيل شيخ ، فهو بالمنزلة الثالثة ، يُكتب ويُنظر فيه ، إلا أنه دون الثانية .

والرابعة : قال إذا قيل صالح الحديث ، فإنه يكتب حديثه للاعتبار . . .

وأما ألفاظهم فى الجرح فهى أيضاً على مراتب :

أولها ، قولهم ليّن الحديث . . . فهو ممن يُكتب حديثه ويُنظر فيه اعتباراً . . .

الثانية ، قال ابن أبى حاتم إذا قالوا ليس بقوى ، فهو بمنزلة الأول فى كَتْب حديثه ، إلا أنه دونه .

الثالثة ، قال ابن أبى حاتم : إذا قالوا ضعيف الحديث ، فهو دون الثانى ، لا يُطرح حديثه بل يُعتبر به .

الرابعة ، قال إذا قالوا متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب ، فهو ساقط الحديث ، لا يُكتب حديثه وهى المنزلة الرابعة . . .

ومما لم يشرحه ابن أبى حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة فى هذا الباب ، قولهم فلان قد روى الناس عنه ، فلان وسط ، فلان مقارب الحديث ، فلان مضطرب الحديث ، فلان لا يُحتج به ، فلان مجهول ، فلان لا شىء ، فلان ليس بذلك وربما قيل ليس بذلك القوى ، فلان فيه أو فى حديثه ضعف ، وهو فى الجرح أقل من قولهم : فلان ضعيف الحديث ، فلان ما أعلم به بأساً ، وهو فى التعديل دون قولهم لا بأس به * » .

* رستم ، أسد : مصطلح التأريخ (المصدر المذكور) ص ١٠٧ — ١٢٣ .

ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقى الدين المعروف بابن الصلاح. مقدمة فى علوم الحديث. القاهرة ، ١٣٢٦ هـ . ص ٤٠ — ٤٨ .

ومما يفيد فى النقد الباطنى السلبى — أو فى العدالة والضبط — الإلمام ببعض ما أورده ابن خلدون فى مقدمته من الآراء الخاصة بالبحث فى التاريخ فى نطاق دراسته للمجتمع الإنسانى . فهو يحاول أن يتجنب الأخطاء التى يقع فيها المؤرخ . بتحديد العوامل التى تؤدى إلى الوقوع فى الخطأ ، فيذكر أنه « لما كان الكذب متطرقاً للخبر بطبيعته ، وله أسباب تقتضيه ، فمنها التشيّعات للآراء والمذاهب . فإن النفس إذا كانت على حال من الاعتدال فى قبول الخبر ، أعطته حقه من التمحيص والنظر ، حتى يتبيّن صدقه من كذبه . ومن الأسباب المقتضية للكذب فى الأخبار أيضاً الثقة بالناقلين ، ومنها الذهول عن المقاصد . ومنها توهّم الصدق . ومنها الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع ، لأجل ما يُداخلها من التلبيس والتصنّع . ومنها تقرّب الناس فى الأكثر لأصحاب التجلة والمراتب ، بالثناء والمدح وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك ، فيستفيض الإخبار بها على غير حقيقة * » .

ويروى ابن خلدون أنه لابد للمؤرخ من معرفة طبائع العمران . لأن لكل حادث من الحوادث طبيعة تخصّه فى ذاته ، وفيما يعرض له من أحواله . فمعرفة طبائع العمران تساعد المؤرخ فى تمحيص الأخبار ، وفى تمييز الصدق من الكذب . وينبغى أن يكون ذلك سابقاً على التمحيص بتعديل الرواة ، ولا يُرجع إلى تعديل الرواة حتى يُعلم أن ذلك الخبر فى نفسه ممكن أو متبع . وما كان مستحيلاً فلا فائدة للنظر فى أمر تعديله وتجريحه . وبذلك يستطيع المؤرخ أن يميز بين الصدق والكذب بوجه برهانى لا مدخل للشك فيه .

ومع ذلك فإن ابن خلدون نفسه لم يُراع فى كتابه المسمى « العبر وديوان المبتدأ والخبر » الدقة فى تطبيق آرائه ، فوقع فيما دعا إلى تجنبه من عوامل الخطأ والخضوع للمؤثرات المختلفة .

ويوضّح هذا كله صعوبة دراسة التاريخ بعامة . وصعوبة النقد التاريخى بخاصة ، والذى بغيره لا يمكن أن تتم كتابة التاريخ ، على الرغم من محاولة الكاتب وجهده وسعيه إلى بلوغ ذلك . ويتضح بهذا — وبغيره — أن دراسة التاريخ ليست أمراً سهلاً ، إذْ تقتضى كثيراً من البحث والتحرّى والأناة والصبر للوصول بقدر المستطاع إلى الحقيقة التاريخية ، كما أشرنا إلى ذلك غير مرة .

---

* ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد ولى الدين : المقدمة . القاهرة ، ١٩٣٠ ص ٢٩ .